المحتلة اذا كانت ادارة هذه المناطق ستتم بشكل مربح(٢٣). لقد بدأت اسرائيل باقامة علاقات اقتصادية استعمارية مع الاراضي المحتلة ، فقد بدأت باغلاق هذه الاسواق عن العالم العربي وتسويق معظم المنتجات الى داخل اسرائيل ، مقابل تصدير المواد المصنعة الاسرائيلية الى هذه المناطق . ولقد ذكر مصدر في وزارة الدفاع الاسرائيلية في تقرير له بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الحكم العسكري بقوله : « في الواقع ان حرب الايام الستة قد أدت الى ازالة (الخط الاخضر) والذي كان يفصل اسرائيل عن المناطق التي تديرها حاليا ومن الطبيعي والمحتم أن تعتمد هذه المناطق الآن على اسرائيل في كل الخدمات والمسائل الاقتصادية »(٢٤).

لقد انخفضت صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية من ٧٩ ٪ في ١٩٦٨ الى ٤١ ٪ عام ١٩٧٠(٢٥). أما واردات اسرائيل من الضفة الغربية فقد ازدادت من الصفر قبل الحرب الى ٤٠ ٪ عام ١٩٧٠ ، وصدرت اسرائيل عام ١٩٦٩ حوالي ٩ ٪ من مجموع صادراتها الى المناطق المحتلة ويشكل هذا الرقم زيادة ١٢ ٪ عن عام ١٩٦٨(٢٦). ان اسرائيل تعيد الآن تنظيم اقتصاد الاراضي المحتلة ليكون مكملا للاقتصاد الاسرائيلي وتابعا له ، ولقد وضحت وزارة الدفاع هذه السياسة حين قالت : « تعتبر هذه المناطق سوقا مكملا للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر عوامل انتاجية — وخاصة اليد العاملة — للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى »(٢٧). ان هذه المؤشرات توضح تزايد هيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد الاسرائيلي وبدء توظيف اليد العاملة العربية رغم المعارضة التي تفرضها البيروقراطية العمالية ممثلة في غولدا مائير ، كذلك اتجاه الصناعة الاسرائيلية بالاندماج في السوق العالمية والتأثر به ؛ فقد انخفضت الليرة الاسرائيلية نتيجة الوضع الداخلي وأزمة الدولار مرتين ، واحدة في عام ١٩٦٧ والاخرى في عام ١٩٧١ . ان الاتجاه العام الذي ساد اسرائيل والذي كان يفصل الدوافع الاديولوجية على الارباح الاقتصادية قد بدأ بالتخلخل لتحل محله رأسمالية امبريالية تنظر الى الدوافع الاقتصادية كجزء متمم للدوافع الاديولوجية وحتى تغليبها في المستقبل .

هذا على الصعيد الاقتصادي . فماذا تم على صعيد المنظمات والمؤسسات التي اعتمدت عليها البيروقراطية العمالية ؟ ان أهم مؤسستين هما الهستدروت والكيبوتز . ولقد تكلمت أجهزة الدعاية الاسرائيلية كثيرا حول اشتراكية اسرائيل وكانت تعتمد دوما في دعايتها تلك على ان الهستدروت يشكل القوة الاساسية في البلاد ، بينما تمثل الكيبوتز والموشاف تجارب اشتراكية ينبغي الاقتداء بها . ان الحقيقة تختلف تماما عن ذلك ، فالهستدروت وجد منذ البداية كأداة بيد الصهيونية لغرض سياسة الاستيطان وطرد المواطنين العرب من ديارهم . وقد كان هدف الهستدروت المساهمة في بناء الدولة اليهودية واقامة الصناعة اليهودية والاسهام فيها لزيادة الهجرة ولزيادة الناتج الصناعي والزراعي ولتوثيق العلاقة بين الحركة العمالية اليهودية والحركات العمالية العالمية وخصوصا في افريقيا وآسيا . ان الهستدروت لم يكن نقابة للعمال كما هو الامر في كثير من النقابات ، بل ان للهستدروت ملكيته الخاصة واستثماراته كمؤسسة سوليل بونيه ، وكبنك العمال والمؤسسات الصناعية الخاضعة للهستدروت والتي مهمتها اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية واستثمارها في هذه الصناعات كما يساهم الهستدروت في كل المؤسسات التعاونية وشركات النقل التي تسيطر على ٨٥ ٪ من فعاليات النقل في اسرائيل كشركة «تسيم» البحرية وشركة آل عال وغيرها(٢٨). كما أن الهستدروت يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية الاسرائيلية ، فهو يؤيد دوما حزب الماباي الحاكم . أما على الصعيد الخارجي فانه يلعب دورا مهما في النشاطات العمالية وفي اقامة الحلقات الدراسية واعطاء الزمالات لقادة الحركات العمالية في العالم الثالث وهو يعمل بالتعاون